مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

نظريات الحكم ، الامتداد التاريخي واوجه التشابه والاختلاف بينها

أ.د. احمد كاظم البياتي
الجامعة المستنصرية- كلية التربية الاساسية

مستخلص البحث:

طبيعة الحكومة الدنيوية التي وجدت أخطأ البشر في وجودها كما يعتقد المفكرون وقد اختلفت طبيعتها باختلاف العصر الذي ظهرت فيه فقد تكون الحكومة مؤلهة اي ان الملك يعد نفسه اما إلها او ابنا للإلهة كما في مصر وبلاد الرافدين وغيرها او تكون الحكومة مستمدة من تفويض الالهي يمنح الى الحاكم عن طريق الاختيار بمعنى ان الله هو الذي يختاره للحكم وهذا ما ظهر في اوربا عند انتشار المسيحية والذي سمي هذا الاختيار بالحق الالهي المقدس واستمر هذا الحق حتى العصور الوسطى ولكن تغيرت طريقة الاختيار فبدلا من ان تكون تفويضا الهيا مباشرا اصبح تفويضا الهيا غير مباشر يمنح للملك عن طريق الاساقفة في الكنيسة ويسمى هذا الحق بالحق الالهي المقدس غير المباشر وبسبب استبداد الملوك واستغلالهم للسلطة التي منحت لهم وانتشار الافكار التي تطالب بالسيادة الشعبية ، وبحق الشعب في حكم نفسه لاسيما مع قيام الثورة الفرنسية عام 1789 ظهرت الاصوات التي تؤكد ان الشعب هو مصدر السلطات وهو الذي من حقه الذي يمنح الحاكم تفويضا بالسلطة عن طريق عقد ينشأ بينهما يسمى بالعقد الاجتماعي.

ان هذه الأفكار والطروحات وما دار فيها من الآراء للمفكرين جعلت اظهار المتشابه والمختلف بين تلك النظريات الفكرية بشان الحكم امرا ضروريا لمعرفة ايهما كان اكثر مناسبا في حكم الشعب.

الكلمات المفتاحية: تفويض –مقدس –عقد- متشابه.

المقدمة

عد المفكرون ان الدولة وليدة آثام البشر واخطائه وان قيام الحكومة الدنيوية اصبح امرا لابد منه لمواجهة اعباء الحياة وظروفها القاسية ومطالبها العديدة وكذلك لكبح جماح البشر بعد ان تردى في الخطيئة وتخلى عن الصفات الطيبة.

وتأسيسا على ذلك صبت طبيعة الحكومة الدنيوية في نظريات ابرزها نظرية تأليه الحاكم والحق الإلهي المقدس والعقد الاجتماعي.

ولأهمية هذه النظريات في اظهار طبيعة الحكومة الدنيوية القائمة آنذاك ارتأينا ان نخصص دراسة مستقلة تبحث طبيعتها والعصر الذي ظهرت فيه.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول طبيعة الحكومة الدنيوية وكيف اختلفت من عصر الى اخر وما هي الأحداث التي جعلت الحاكم يدعي الإلوهية وكيف انتقل هذا الحق كما يعتقده الحكام الى تفويض إلهي مقدس مباشر؟ وكيف اصبح هذا التفويض غير مباشر؟ وما الذي جعل فكرة الحق الإلهي المقدس غير المباشر تضمحل وتتحول الى عقد اجتماعي بين الشعب والحاكم ؟.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

محتوى البحث:

ضمَّ البحث مجموعة محاور خصص الاول منها لنظرية تأليه الحاكم ومن اين استنبط حكمه في حين ركز المحور الثاني على نظرية الحق الالهي المقدس الذي ادعى فيه الحاكم ان الله هو الذي اختاره وجاء المحور الثالث ليجعل من هذا الاختيار بطريقة التتويج غير مباشرة اما الرابع فقد بحث في نظرية العقد الاجتماعي التي ظهرت في القرن الثامن عشر والتي تؤكد ان الشعب هو مصدر السلطات الدنيوية ومنه الحاكم يأخذ سلطته وفي نهاية البحث وضعت مقارنة بين نظريتي الحق الالهي والعقد الاجتماعي وابرز مؤيدي تلك النظريتين وما جاءوا به من اراء.

منهجية البحث:

قائمة على سرد الوقائع التاريخي للنظريتين وبيان اوجه التشابه والاختلاف بينهما

اولا:نظرية تفويض الإله للملك :

عد بعض المفكرين ان الدولة وليدة اثام البشر واخطائه ، وان قيام الحكومة الدنيوية السياسية اصبح امرا لابد منه ، لمواجهة اعباء الحياة وظروفها القاسية ومطالبها العديدة ، وكذلك لكبح جماح البشر بعد ان تردى الانسان في الخطيئة وتخلى عن الصفات الطيبة التي يجب ان يتحلى بها . ولهذا فان امر بقاءها ضروريا لعلاج تلك الاخطاء والآثام ، وعلى الدولة ان تلجأ في علاج الاخطاء على تأييد الله ونصرة الدين ورجاله ، وعندما تكون كذلك تجب طاعتها على الناس (عاشور وانيس،1960،ص205). من هذا المنطلق كان لابد ان يكون هنالك حكام يخضعون البشر لسلطتهم وقد اختلفت الرؤى في الحكم بحسب العصر الذي ظهر فيه الحكام فقد كان الحكام في عصر ما قبل الميلاد يعدون انفسهم ويعدهم رعاياهم انهم مخلوقون من طينة الهية تختلف عن طينة البشر ؛ وهم اما يكونون آلهة او ابناء للإلهة ، ففي مصر الحاكم يعد نفسه ابنا للإلهة وهو الغالب او إلها اذ كان بعض الفراعنة يلقبون بـ(رع) أي الالهة (بحري،1966،ص93). فقد كانت الرواية تذكر ان حاكم مصر قد ورث عرش مصر من الآلهة التي خلقت مصر وحكمتها لحقب سابقة اذ تعاقب الالهة التسعة(التاسوع) على حكم مصر حتى وصل الامر الى الاله (حور) الذي بدوره أوصله لملوك الاسرات بعد ذلك (يونس،2013،ص231)**" ان الملك انما يتلقى تيجانه من يدي الهته"**

(ابراهيم،2025،ص1542). ان سلطة الملك في مصر القديمة تعد سلطة مطلقة الا انها ايضا مقيدة بقيد ديني واخلاقي بوصفه نائبا للالهة فانه مقيد امامها فيجب عليه ان يتبع الاوامر الصادرة اليه من الاله ويسأل امامه عن الاخطاء التي تصدر منه امام الشعب والملك مكلف بتنظيم الشعب واحتوائهم وضبطهم في الحياة من خلال اصدار القوانين والتشريعات (ابراهيم،2025،ص1542) ولا يختلف الامر عنه في بلاد الرافدين فالملك ايضا يستمد تفويضه في الحكم من الالهة؛ اذ ان الالهة هي التي تختار الملك وتقدم له وظائفه منذ البداية فانتيما واوروانيمگينا(اوروكاجينا) اعلنوا ان يد الاله قد اختارتهم من بين مائتين وست وعشرين الف رجل من مدينتهم لگش على التوالي . كما عد بعض من الملوك انفسهم ابناء للآلهة مثل اورنمو مؤسس سلالة اور الثالثة ولبت عشتار ملك ايسن وادعى اشور بانيبال بان امه الإلهة انليل (زوجة الاله اشور) في حين عد نرام سين (اخر ملك قوي للسلالة الاكدية) نفسه إلها واستدل على ذلك وضعه على رأسه الخوذة بالقرنين رمز الالوهية (نخبة من الباحثين العراقيين،1985،ص11-15) .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

ان تكييف الاله لطبيعة الحاكم يجعل منه سلطانه مقدسا ، وفوق المناقشة والنقد ، فلا يسمح للبشر ان يناقشوا (الإلهة) او ان ينتقدوا تصرفاتهم ، فتكون سلطات الملوك مطلقة لاحد لها.(نخبة من الباحثين العراقيين،1985،ص94) ،وقد استمر هذا التكييف بالرغم من النزاع الذي ظهر بين الكهنة (رجال الدين) وفراعنة مصر ، كذلك بروز فكرة الإله الواحد من جهة ، ونشوء الفكر الفلسفي اليوناني من جهة اخرى ، الا ان نظرية تفويض الاله للحاكم اخذت بالاضمحلال والاندثار ، لاسيما عند رفض المسيحية لها ، وظهور نظرية اخرى عدت الحاكم بشراً ، ولكنهم يفوضون للحكم بمقتضى حق الهي مقدس (الجمل،1969،ص71).

ثانيا: نظرية الحق الالهي المقدس :

خاضت المسيحية في اعقاب ظهورها صراعاً قوياً مع الاباطرة الرومان راح ضحيته الكثير من رجالها ، واثمر عن ثبات عقيدتها . ومن ثم تكون نوع من المصالحة بين العقيدة المسيحية الجديدة والسلطة الزمنية ، لاسيما ان حدة الحماس العقائدي الذي غالبا ما يرافق ظهور الاديان قد خف (الجمل،1969،ص72).وكانت نقطة الارتكاز في تلك المصالحة ما نسب الى السيد المسيح (ع) او ما نسب الى بولس الرسول عبارة **" دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله "** . ومضمون هذه المصالحة ان تكون العقيدة الجديدة بمنأى عن تعرض الاباطرة الرومان لها ، وان يسمحوا لرجال الدين بأداء شعائرهم الدينية ويبشرون بها ؛ في مقابل ان لايثير رجال الدين حنق وغضب الناس على سلطة الاباطرة ، ويعملوا على دعمها وتأييدها . وذكر اباء الكنيسة الاوائل دعماً لهذا الرأي **" ان الله وهو لايحب لعباده الفوضى اختار لهم بارادته حكاما اودعهم امانة السلطة وفوض اليهم حكم رعاياه "** لذلك وجبت الطاعة من لدن هذه الرعية الى الحكام . لانهم يحكمون بمقتضى حق الهي مقدس وبمشيئة الهية . اختارتهم للقيام بمهمة الحكم ومباشرة السلطة (عاشور وانيس،1960،ص221).

ان التكييف الجديد الغى الطبيعة الالهية للحكام ، وعدهم بشراً ، غير انهم اصبحوا بشراً يتمتعون بسلطان من الله ، ويجب الخضوع اليه وعدم مناقشته ، وان يوكل الامركله الى الله سبحانه وتعالى في الدار الاخرة ، اما دار الدنيا فالطاعة والامتثال من قبل الحكام لله وحده باعتباره صاحب سلطة وله الحق في محاسبتهم عن الطريقة التي يمارسون بها السلطة (الجمل،1969،ص73).

وتأسيساً على ذلك فان عامة الناس ليس لهم الحق بابداء الرأي او مناقشة الحكام بامور السلطة بحجة انها اوكلت من لدن الله سبحانه وتعالى .

ان المصالحة بين اباطرة الرومان وزعماء الدين في الكنسية القت بظلالها على الشعوب اذ كان عليها ان ترضخ لسلطة الامبراطور المطلقة التي سميت بـ**" سلطة الله "** ؛ واستمر الامر على هذا المنوال زهاء خمسة قرون ، وبعد ذلك اخذ الضعف يدب في جسم الامبراطورية الرومانية ، وكان على الكنيسة ان تجد للأمر كله تكييفا اخر غير التكييف السابق (الجمل،1969،ص74).

ثالثا: نظرية الحق الالهي المقدس غير المباشر :

ان انهيار الامبراطورية الرومانية المقدسة عام 476 م، وبداية ما سمي بالعصور الوسطى ، ادى الى ظهور افكار واراء حيوية جديدة تتناسب مع العهد الجديد .ومن هذه الافكار (نظرية الحق الالهي غير المباشر) . اذ ان عدداً من الملوك اخذوا يفسرون سلطتهم بحسب هذه النظرية ، كما ان بعض مفكري تلك العصور راحوا يضعون العلل والاسباب الموجبة لها،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

والقائمة على الاعتقاد بان الحكام يستمدون سلطتهم من الله يمارسونها برضا الشعب المسيحي وباشراف الكنيسة . بمعنى اخر ان الله لايختار الحكام اختيارا مباشرا وانما يوجه الحوادث لتدفع المسيحيين الى اختيار الحاكم . وبما ان الكنيسة تمثل المسيحية فانها لابد ان تبارك هذا الاختيار.(الجمل،1969،ص75).على الرغم من ان الملك يستمد السلطة من الله الا ان الصفة الالهية له تمنح في الكنيسة ، اذ يتعهد الملك المحاط باعيانه ، امام رئيس الاساقفة بالوفاء الى الكنيسة والشعب . ومن ثم تجري مراسيم التتويج ، فيدهن الملك بالزيت المقدس ويتلوا رئيس الاساقفة صيغة التتويج " **كن مباركا وقم ملكا لان الله اعطاك ان تقودها** " حينئذ يخرج الملك للشعب تأكيدا لإتمام اختياره ، وفي اليوم التالي يقوم الملك وضمن شعائر التتويج بلمس غدد المرضى وهو يردد " **الملك يلمس والله يشفيك** " وتسهم هذه الشعائر في احاطة الملك بالاحترام الديني وتثبت فيه صفة الحكم الالهية ، فالسلطة المطلقة للملك تنحدر من هذه الصفة (سوبول ، 1970،ص66).من الجدير بالذكر ان الملك في هذه النظرية مسؤول امام الله عن ممارسة السلطة ، ويجب عليه احترام قوانين المملكة وعدم الاساءة اليها ، اذ انه بقسم التكريس والتثبيت التزم بالمحافظة على وحدة الشعب مع الكنيسة وسيادة العدل والرحمة بكل احكامه (سوبول ، 1970،ص67).وبناء على ذلك ميز حنا سالسبوري (1115- 1180) (للمعلومات عن سالسبوري يراجع: هوبز نجا،1972،ص184-205) بين الملك والحاكم المطلق قائلا " **ان الملك يطيع القانون ويحترمه ، في حين يتجاهله الحاكم المطلق، وان الملكية نظام الهي مقدس ، واساءة الملك استخدام سلطته يعد خيانة لله ، ويجب اعدام الملك وتكون العقوبة حقا وعدالة**" (عاشور و انيس، 1960،ص205). اما توماس الاكويني (1225– 1274).(للمزيد من المعلومات عن الاكويني يراجع:daggs,nd,p18) فقد عبر عن رأيه في نظرية الحق الالهي " **ليست المملكة ملكا للملك وانما الملك ملكا للمملكة** " .أي ان الله اقام ملوك الاض ليس لتحقيق مصالحهم الخاصة وانما لتحقيق الصالح العام للناس (daggs,nd,p19)

ومن جانب اخر ظهرت اراء اخرى اكدت بقوة على قدسية الملوك وانهم غير ملزمين بالخضوع لاية سلطة ، ودعت الناس الى الطاعة العمياء لهم ، (فلوبريه) الذي عاصر لويس الثالث عشر (1610 – 1643) ، اوضح عن رايه بهذا الشان قائلا " **ان ملوكنا لايتلقون صولجانهم الا من الله وحده فليسوا مجبرين ان يقدموا أي خضوع لاية سلطة على الارض ، ويتمتعون بسائر الحقوق الممنوحة للسيادة التامة المطلقة فهم سادة في مملكتهم بالتمام والكمال**".(سوبول ، 1970،ص64).

اما بوسيه ،(بشأن معلومات عن بوسيه يراجع:طرابيش،1987،ص90) الذي عاش في عهد لويس الرابع عشر (1643 – 1715) وكانت سلطة الحاكم في عهده قد بلغت اوج عظمتها ، فقد صاغ نظرية الحق الالهي بشكل انيق يخدم الملك " **ان محبة الله تلزم الناس على محبة بعضهم بعضا ، وهكذا يولد المجتمع ، واول صور السلطان هي السلطة الابوية ، والملكية التي يخلفها هي اشبع انظمة الحكم واقدمها واكثرها تناسبا مع الطبيعة ، لان الناس بحالتهم الاصلية رعية . والسلطة الابوية التي تعودهم الطاعة ، تعودهم في نفس الوقت الا يكون لهم الا رئيس واحد . ان الحكم الملكي النظام الاصلح ..... ان الملك شخص مقدس . وما من احد في الدنيا يستطيع ان يمس سلطانه ، ولا يعني ان يكون الملك فوق كل قاعدة بل يلزمه القانون الالهي بواجبات اقسى واثقل من واجبات اقل شأنا . ان السلطة الملكية مقدسة ، ولكنها ابوية ، انها**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

مطلقة ، ولكنها تخضع للعقل ، انها تطبق بمقتضى ارادة عامة لابمقتضى الاهواء . فليرتعد من يملك هذه السلطة العظيمة ويسئ استعمالها ، لانه سيلقى حسابا عسيرا يوم الحساب .اما والملك مسؤول امام الله فهو غير مسؤول امام رعاياه ، ليس ملزما بان يستشيرهم او يتبع نصائحهم ..... ان الشعوب لاتعف من الخضوع حتى لو جهر الملك بكفره ، او اعمل الاضطهاد ، ليس لديهم سلاح ضد ظلم الامراء الا رفع العرائض من دون عصيان او تذمر ، بل بالدعاء لهدايتهم ان الله يمسك من عليائه بزمام الممالك ، ويحكم الملوك رعاياهم وفق اهدافه الخفية وعلى الرعية ان تطيع من دون تذمر".(هازار،1984،ص269-270)

ومن المهم الاشارة في هذا الشان الى (دي تهو) . الذي عبر عن رايه امام شارل التاسع (1572) قائلا **" لايليق بالرعايا مراقبة سلطة استمد اصلها من الله فالصفة الالهية للحكم تؤمن له سيطرة مطلقة في سائر المجالات ، واذا كان الملك مطلقا فهو مع ذلك ليس مستبدا ، وعليه وهو يمارس سلطته كممثل لله ان يحترم الشريعة الالهية ، وان يكون ملكا حسب تعاليم الله "** . ويؤكد (غوير) في كتابه بحث في الوظائف اهمية سلطة الملك وضرورة احترامها وعدم تكبيلها **" لنا ملكنا يعني اننا خاضعون لإرادة فرد واحد لا ينبغي ان تكون هذه الارادة اعتباطية بل يجب ان تكون عالية ، لاينبغي ان تكون السلطة الصادرة عنها استبدادية انما لا يجوز ان تتجزأ ، واذا كان من مفيدا تباطؤ عملها لتوضيحها فليس مسموحا على الاطلاق تعليقها لتكبيلها واخبات نورها**".(سوبول ، 1970،ص65).

ودعا ترغو الذي عاش في عهد لويس السادس عشر (1774 – 1779) ، الى اسناد الوظائف كلها للملك ، ولكنه في الوقت نفسه طالب الملك باحترام حقوق الاخرين فقد جاء في مذكراته التي ارسلها الى لويس السادس عشر **" جلالتكم ملزمة بتقدير كل شئ بذاتها او بواسطة مندوبيها والشعب ينتظر اوامركم الخاصة للمساهمة في الخير العام وحقوق الاخرين واحيانا لاستعمال حقه"**.(سوبول ، 1970،ص66).ان الحق الالهي الي حصل عليه الملوك جعل بعضهم يستبد في حكمه ويعد نفسه الدولة كلها ، وانه منزه عن المحاسبة وعن الاعتراض ، فقد ذكر لويس الرابع عشر الذي يعد نفسه من اعظم ملوك الحق المطلق" **ان من اعطى الملوك للناس اراد ان يحترموه كانهم ضباطه"**. ووصف نفسه بالدولة كلها بمقولته الشهيرة **"الدولة انا"** (بحري ، 1966،ص95) واعتبر لويس الخامس عشر (1715 – 1774) بخطابه امام البرلمان في كانون الاول 1770 ان سلطته مستمدة من الله وله وحده الحق في اصدار القوانين وليس من حق الشعب الاعتراض او المشاركة لان السلطة ليست مستمدة من الاخير كما يفسرها لويس الخامس عشر (سوبول ، 1970،ص66). واكد لويس السادس عشر في جلسة البرلمان في الثالث من اذار 1766 على الامر ذات .(سوبول ، 1970،ص67). واوضح جيمس الاول ملك بريطانيا (1603 – 1625) رؤيته السياسية في اطار نظرية الحكم الالهي بالقول **" ان الله عين الملوك ليحكموا وكان انبياء بني اسرائيل يباركون ملوك اليهود ، وقد اوصى القديس بطرس وبولص المسيحيين بطاعة اسيادهم فكما يؤدب الاب ابنائه ، يؤدب الملك رعاياه ، فالملك يتحكم بالمجتمع السياسي كما يتحكم الرأس باعضاء الجسم ، ولذا فان السلطة الملكية شئ طبيعي ، واهم قوة مؤثرة في القضاء على الفوضى والاضطرابات . ليس الملك مسؤولا امام البرلمان والشعب ، بل امام الله هو الذي يحاسبه ، ويستمد اعضاء البرلمان والاجهزة الحكومية الاخرى سلطتهم من الملك وما على الرعية سوى الطاعة واداء الواجب . التمرد**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

والعصيان كفر صريح لان الملك هو الذي يعرف مصلحة الشعب ، وما يسبب خيرهم وصلاحهم ورفاهيتهم فالملك فوق القانون والامة والبرلمان" (صالح ، بغداد 1982،ص351)

ان نظرية الحق الالهي التي استخدمت كسلاح ضد الافكار الديموقراطية والمنادية بسيادة الشعب بدات بالاضمحلال والاندثار منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وسبب ذلك ظهور نظرية العقد الاجتماعي ، والانفصال الذي حدث بين السلطات الدينية والزمنية ولاسيما عند انفصال الكنيسة عن الدولة ، وانتشار الافكار المنادية بالسيادة الشعبية وبحق الشعب في حكم نفسه وحكم بلاده ، وادى ذلك بطبيعة الحال الى ظهور نظرية العقد الاجتماعي (غالي وعيسى ، 1963،ص190)

رابعا: نظرية العقد الاجتماعي واثرها في تطور التفكير السياسي

لم تكن فكرة الاتفاق بين الناس (العقد) حديثة النشأة ، اذ تمتد جذورها الى ما قبل القرن السابع عشر الميلادي ، غير ان الاتفاق او العقد كان ينصب باستمرار على فكرة انشاء السلطة السياسية ، وان الشعب مرجع للسطة والامبراطور يستمد سلطته منه ، فيذكر المشرع الروماني (اولبيان) **" ان ارادة الامبراطور قانون لان الشعب خلع عليه السلطة"** (لؤي بحري،1966،ص11) الا ان صيغة التقاعد التي نحن بصدد دراستها ، توكد ان غاية الناس ليس انشاء السلطة السياسية فقط ، وانما انشاء المجتمع المدني باكمله خروجا من حالة الطبيعة الى حالة جديدة يخضعون فيها جميعا لقواعد يتفق عليها ويقوم على تنفيذها من يعهد اليه بذلك . فأما ان يتنازل الناس الى الحاكم عن جميع حقوقهم مقابل ان يتعهد الاخير بالحفاظ على حريتهم الطبيعية المطلقة التي كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعية ، او يعهدون اليه ببعض الاختصاصات يمارسها تحت اشرافهم وهم محتفظون بالسلطة النهائية (احمد، 1973،ص118)

ان ابرز من نادى بفكرة العقد الاجتماعي في العصر الحديث هم توماس هوبز (Tomas Hobbas) وجون لوك (John Locke) وجان جاك روسو (Jean Jac ques Rovsseav) . اذ وجدت افكارهم صدى طيبا في اوربا ، وقد كان للاحداث السياسية التي وقعت في عهد كل منهم اثر على الافكار التي طرحوها بهذا الشان .

توماس هوبز (1588 – 1679)

كان توماس هوبز معلما للأمير شارل ، وخلال هذه الفترة كان الصراع بين الملك شارل الاول (1625 – 1649) والمنادين بالجمهورية على اشده ، وقد اعدم شارل الاول واصبح الحكم في انكلترا جمهوري ، ومن ثم عاد الى ملكي في عام 1660 (بركات واخرون ، 1989،ص102) ليصبح الامير شارل الذي كان هوبز معلمه بالامس ، ملكا على انكلترا بأسم شارل الثاني (1660 – 1668) . فضلا عن هذا فان هوبز سافر كثيرا الى فرنسا شهد الحرب الاهلية هناك ، وهرب منها اثر الاضطهاد الكاثوليكي له ، لاسيما انه ذا ميول الحادية (الجمل،1969،ص79) .ان معاصرة هوبز لهذه الاحداث دفعته الى وضع افكاره عن طبيعة الحكم والعلاقة بين الفرد والحاكم في كتابه الفلسفي اللفياثان (Levithen) او كما يسمى البعض المارد ، وقد ظهر كتابه عام 1651 ، أي بعد سنتين من الحرب الاهلية في انكلترا ، وكان دفاعا عن السلطة الملكية مبنيا على اسس نفعية مستخدما مفهوم القانون الطبيعي الذي لا مصدر له عنده سوى العقل البشري وحده كمنطق لنظريته السياسية (احمد ، 1973،ص118).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

لقد وضع هوبز نظريته السياسية وفق تصوره لطبيعة الانسان ، ونواحي القوة والضعف فيها ، وما تنطوي عليه من قدرات وحدود ، وعد هوبز ان الحقيقة الاولية في طبيعة الانسان هي المحافظة على الذات (احمد ، 1973،ص119). واستخدم في صياغة فلسفته السياسية فكرة القانون الطبيعي الذي يدرك بالعقل وحده مبتدئا من الحالة الطبيعية وما يملكه فيها من حقوق طبيعية ، مستطردا بعد ذلك الى اقامة المجتمع السياسي على اساس من العقد الاجتماعي (الجمل،1969،ص77-78). يرى هوبز بان الناس عاشوا قبل نشأت الدولة في صراع وتدافع وعنف لايأمن احد على نفسه ، ولا على ماله ولا هم له الا ان يحافظ على ذاته ضد غارات الاخرين ، فهم يعيشون في حرب مستمرة لكل منهم الحق في مواجهة الاخرين طالما انه قادر على فرض حقه . ووجد الافراد ان هذا القتال سيفضي بهم الى حقيقة مفادها ان لاحق لاحدهم في الواقع ، وان كل شئ مهدد ، كون الحياة الانسانية واقعة تحت تهديد دائم ومستمر

(لؤي بحري،1966،ص113) وتاسيسا على ذلك اراد الناس العيش بسلام ، وايقنوا ان السلام لايتحقق لهم الا اذا تنازل كل واحد منهم عن كل ما يدعيه من حقوق تنازلا لارجعة فيه . والبداية عندهم تنبع من الخوف والرعب الناجمين عن حالة الفطرة .؟ وهذه البداية بدورها اساس العقد الذي يكون الدولة (Raphael,1967,p17). وهكذا تولد الدولة عند هوبز وسط الرعب والخوف وتقوم عندما تقوم على سلطة القهر والوسيلة التي تكون الدولة هي العقد الاجتماعي (لؤي بحري،1966،ص103).

يضع هوبز العقد الذي ينشأ بين الناس بالصيغة الاتية :

"اني اتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل ، او لهذه الجمعية من الناس على شرط ان تتنازل انت ايضا عن حقك له وتقبل كل تصرفاته مثلي ، ومتى ما حدث حدث ذلك تصبح الجمهرة متحدة في شخص واحد يسمى مجتمعا مدنيا ، وذلك هو مولد المارد العظيم .... الذي ندين له بسلامنا والدفاع عنا" . وبهذه الصيغة يتمكن الحاكم او الجمعية المنتقلة اليها حقوق الناس ان يقوموا بمهمتهم في فرض السلام على الناس والدفاع عنهم (Macfarlane,1975,p2)

لقد اكد هوبز بان السلطة المطلقة التي يتمتع بها الملك او الحاكم لابد ان تكون وفق الاتي :

1 – لايحق للناس ان يتعاهدوا فيما بينهم على طاعة شخص غير الذي اختير (حتى مع الله) لاي سبب من الاسباب ، لاسيما اذا كان هذا التعاقد الجديد يؤدي الى عصيان السلطة التي قامت . ولذا فان هذا النوع من التعاهدات يعد مرفوضا ما لم توافق عليه السلطة .

2 – بما ان السلطة السيادية نشأت بالاتفاق بين الناس وليس مع الشخص الذي نقلت اليه السلطة ، فان الشخص لايعد ملزما باي شئ بمقتضى هذا التعاقد ، وليس من حق أي شخص التنصل من الخضوع اليه بحجة انه اخل باحد التزاماته .

3 – لايحق للشخص الادعاء بعدم موافقته على العقد كونه كان متواجدا مع الجماعة التي اقرت الاتفاق ، او حتى اذا انظم اليها بعد الاتفاق .

4- ان معقد السلطة لديه كل سلطة اصدار القواعد (القوانين) السلطة التشريعية .

5 – ان معقد السلطة السيادية التي اقيمت بمقتضى العقد هو الذي يحدد ماهي الاراء والمذاهب التي تعد مقيدة للسلام وتلك التي تعد ضده.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

6 – لدى صاحب السلطة السيادية وحده حق اصدار الاحكام (السلطة القضائية) واعلان الحرب وفرض الضرائب لتغطية النفقات واختيار المستشارين والوزراء والحكام المحليين (السلطة التنفيذية) .

ويرى هوبز ان هذه الحقوق هي التي تكون (جوهر السيادة) وهي لاتنفصل عنه ولاتنتقل الى غير معقدها (عبد المعطي واخرون ، 1976،ص150).

ان سلطة معقد السيادة في نظر هوبز سلطة مطلقة ولاتوازيها سلطة اخرى في المجتمع المدني أي كان مصدرها ، وبطبيعة الحال لابد ان تساند هذه السلطة المطلقة قوة تلزم الجميع على الخضوع ، وهذه القوة وحدها التي تمنع الناس من اعتداء بعضهم على بعض ، وبالتالي فهي الوسيلة لتحقيق الغاية الاساسية من العقد ومن انشاء المجتمع المدني ، والقائمة على حماية ارواح الناس المتكون منها (احمد، 1973،ص138). لقد حرم هوبز التمرد على الحاكم مهما كانت تصرفاته ، عادا ذلك خروجاعن حقوق الناس ، لانه يملك القوة الكافية لحمايتهم ، ولكن عندما يفقد الحاكم قوته او تظهر قوة اخرى مساوية له او اكبر بحيث تستطيع ان تتحدى ارادته بنجاح ، فيفقد الحاكم صفته السيادية ويعود المجتمع الى حالة الطبيعة السابقة على التعاقد ويصبح لكل فرد حقوق طبيعية في استخدام كل الوسائل للدفاع عن حياته (Biggs, nd , p 5).

جون لوك (1632 – 1704) (بشان معلومات اكثر عن لوك يراجع : عنان ، 1945،ص16)

جاء جون لوك برؤى وافكار وصياغات جديدة ضمن اطار العقد الاجتماعي تختلف عن الطروحات التي تطرق اليها هوبز ، بالرغم من ان الاثنين شهدا الحرب الاهلية في انكلترا وما رافقها من تطورات ، فقد كان لوك يرى بان نوعا من التظامن الاجتماعي ساد حياة الناس وهم في حالة الفطرة ، وان الجميع كانوا يعيشون احرارا متساويين في ظل قانون طبيعي يمنع بعظهم البعض من الاعتداء على الاخرين . وقد تطلع الناس الى صورة افضل وايقنوا بان المجتمع بحاجة الى سلطة يتفق عليها تنظم اموره اذ ان وجود مثل تلك السلطة يحول المجتمع الطبيعي الى مجتمع سياسي او الى دولة . ويعتقد لوك بان وسيلة الناس في الانتقال من الحالة الطبيعية الى حالة السلطة الثانية هو العقد الاجتماعي (يحيى الجمل ، المصدر السابق ، ص80).

ان سبب التنازل عن بعض حقوقهم الى الحاكم رغم تساويهم في العدالة يعود حسب وجهة نظر جون لوك الى اسباب عدة :

1– حاجة الناس الى سن قانون ثابت بموافقة الجميع ليكون معيارا للخطا والصواب . وللفصل بينهم عند حدوث خلاف ، وذلك لان قانون الطبيعية الواضح لكافة الناس يطبقونه بما يتلائم ومصالحهم من دون النظر اليه كقانون يلزمهم بنصوصه على الاتجاه السليم في قضاياهم الخاصة .

2 – تتطلب حالة الطبيعية وجود قاض يتمتع بسلطة التصرف في جميع الخلافات معتمدا على القانون الاساسي، لان تلبس أي كان من الافراد بلبسون القاضي المنفذ للاحكام يؤدي الى عدم الشعور بمسؤولية اقرار العدل وانصاف الاخرين وفسح المجال امامه لتحقيق نوازعه والانتقام من اشخاص غير مذنبين .

3 – ان اختيار قاض مختص يحكم بالقانون لابد ان ترافقه قوة تسند اليه من قبل الناس وتؤيده على تنفيذ القوانين (مؤلف مجهول ، د. ت ، ص108).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

لقد اوضح لوك بان صورة العقد الذي ينشا بين الجماعة والحاكم يقوم على تنازل الاول عن بعض حقوقه فيما يخص تنفيذ القوة الى الحاكم ، واوضح ذلك بالقول **" لما كان الناس بالطبيعية جميعا احرارا ومتساويين ومستقلين فلا يمكن انتزاع أي شخص من حالته هذه واخضاعه للسلطة السياسية التي يمارسها شخص اخر الا برضاه ، ويتم ذلك باتفاقه مع اشخاص اخرين على ان ينضم بعضهم الى بعض ويتحدوا في مجتمع لراحتهم وسلامتهم وعيشهم في سلام كل واحد منهم قريب من الاخرين يتمتع بما يخصه مطمئنا وبقدر اكبر من الامن ضد أي عدوان خارجي ، واي عدد من الناس يستطيع ان يفعل ذلك لانه لاينطوي على الاضرار بحرية الباقين ، فهم يتركون كما كانوا في حرية حالة الطبيعية ، وعندما يتقبل أي عدد من الناس فيما بينهم ان يكونوا مجتمعا او حكومة واحدة فانهم يصبحون مندمجين ويكونون جسدا سياسيا للأغلبية ، فيه حق التصرف بما يشمل الباقين"** (Biggs, nd , p5).

وبناء على ذلك ينشأ عقد اخر بين الشعب والحاكم وليس من الملزم ان يكون الحاكم طرفا فيه ، فما ان يعهد اليه القيام بواجبات معينة يصبح ملزما بها ، وانه مقيد في ممارسته للسلطة بقيود عدة ومطالب بتحقيق اهداف محددة (احمد ، 1973 ، ص160). على الرغم من ان لوك قلل من اهمية كون الحاكم طرفا في العقد ، الا انه الزمه حال توليه السلطة بتحقيق الاهداف المطلوبة ، وعند فشله راى لوك ان من حق الشعب الثورة عليه وخلعه من منصبه ونقل السلطة الى شخص اخر ، اذ يعد لوك الثورة حق من حقوق الشعب والوسيلة الوحيدة للخلاص من القوة والعنف . فالقوة في رايه يجب ان يقابل بالقوة (سعفان ، 1966 ، ص21).

لقد قسم لوك الدولة في عقده الى ثلاث سلطات تشريعية وعدها اسمى سلطة في الدولة ، وتنفيذية وتشمل القضائية ، وائتلافية او اتحادية ومهمتها متابعة الشؤون الخارجية للدولة ، ودعا لوك الى فصل هذه السلطات لان دمجها لاسيما السلطتان الاولى والثانية ، قد يؤدي الى الاستبداد.(Macfarlan , 1975, p. 15). ان ما ذكر يعد خلاصة لأفكار لوك التي جاء بها عن طبيعة الحياة الاولى وشكل الحكم والصيغة التي يجب ان تكون عليها الدولة .

جان جاك روسو (1712 – 1778) (بشأن معلومات عن روسو يراجع : ، 1981 ، ص844).

ان استبداد الحكام وظلمهم للرعية ومعاناة الفقراء كانت اسبابا مؤثرة دفعت روسو الى صياغة افكاره عن طبيعة الحكم الذي يكون ، ومن هو صاحب السلطة ، وكيف يتم الاتفاق بين الناس والحاكم ، في كتاب الفه عام 1762 . اسماه (العقد الاجتماعي) (لؤي بحري ، 1966 ، ص107) . استهل روسو نظريته عن حالة الطبيعية الاول بالقول **" يولد الانسان حرا الا انه مكبل في كل مكان بالاغلال على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الاخرين الذي لايعدوا ان يكون اكثرهم عبودية فكيف جرى هذا التغيير ؟اجهل ذلك . وما الذي يمكنه ان يجعله شرعيا ؟ اعتقد انني استطيع حل هذه المسألة** (روسو ، 1983 ، ص35). صور روسو حالة الطبيعية الاولى بانها كانت جميلة ومريحة والانسان يعيش فيها طليقا بكامل حريته ولكنه اضطر بمرور الزمن وتطور الحياة الى التخلي عن هذه الحالة والدخول في حالة من الاضطرابات سببها الملكية الفردية،وزيادة الافراد ، واختراع الانسان للالات . وقد افضى هذا الامر الى تشابك في الصالح بين الناس وقيام المجتمع المضطرب ولكي يتخلص الافراد من هذه الاضطرابات اتحدوا في عقد اجتماعي (لؤي بحري ، 1966 ، ص107) .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

ان العقد الاجتماعي كما يراه روسو ، التزام بين الناس اتفق عليه بالاختيار لا بالقوة اذ لا يوجد ما يسمى بقانون الاقوياء في حالة المجتمع ، وهذا الالتزام لم يبن على سلطة ابوية طبيعية او سلطة حاكم ابوية طبيعية او سلطة حاكم ، وانما في اتفاق جميع اعضاء المجتمع على ضرورة البناء (اباظة والغنام ، 1973 ، ص243) وينشأ التعاقد الاجتماعي ، بان يضع الافراد ارادتهم الخاصة تحت تصرف الارادة العامة ويقبل الجميع كل عضو كجزء لايتجزء من الكل . اذ ان العضو يتنازل عن نفسه وعن حقوقه للجماعة ، فيتساوى الجميع بالشروط ويلتزم كل واحد تجاه الاخرين ويكون للفرد الحق على الارض بقدر ما يعطيه ويأخذ كل فرد نفس القيمة التي يفقدها ويكسب بذلك قوة جماعية يحافظ بها على ما يملك (اباظة والغنام ، 1973 ، ص244).

ما يميز هذا العقد التزام اعضاءه من دون ان يخضعوا لشخص اخر لان الفرد يتحد مع الجميع ، وفي الوقت نفسه لا يطيع الا نفسه ، ويبقى حرا كما كان من قبل (Biggs, nd , p123). ونتيجة لهذا الارتباط يتكون المجتمع ويكون العضو فيه بمثابة الحاكم والمحكوم ، حاكم لانه عضو في المجتمع صاحب السيادة ولمشاركته في مختلف انشطته ، ومحكوم لطاعته القوانين التي شرعها المجتمع صاحب الارادة العامة التي يعبر عنها روسو **" عماد الفضيلة "** لاهتمامها بالصاح العام وبالسلوك طبقا للقانون(Biggs, nd , p128). وبموجب العقد الذي صاغه روسو فان السيادة ، وهي الشعب ، تستمد سلطتها من العقد الاجتماعي . وان ارادة صاحب السيادة ، السيادة نفسها والتي تتمثل في سيطرة الجسم السياسي على جميع اعضائه ، ويعتقد روسو ان السيادة غير قابلة للتقسيم وهي مطلقة (روسو ، 1983 ، ص155). اذ لايمكن ندب السيادة او التنازل عنها الى عضو برلماني ، فاما ان تكون نفسها او شيأ اخر ، لان ممثلي الشعب غير مخولين بالتنازل عن السيادة ، وعلى الرغم من ان الشعب اعطاهم السلطة ، لكن ليس بوسعهم اتخاذ قرارات فاصلة يرفضها الشعب ، وكل قانون لايقبله الشعب باطل (Biggs, nd , p123). وفي اللحظة التي يتنازلون عنها يفقد المواطنون كيانهم كشعب (سعفان ، 1966 ، ص222).

اما القانون عند روسو فهو تعبير عن الارادة العامة والوسيلة الوحيدة للوقوف امام عشوائية الحاكم الفردي المتسلط ، وهو اعلى المؤسسات البشرية ، كونه جعل من الناس محكومين واعطاهم حريتهم وجعلهم يحدون من رغباتهم طواعية ، ولابد من وجود نظام حكومي يكون فيه القانون فوق البشر، ويصف هذا النظام بانه تعبير عن النظام الالهي فوق الارض (روسو ، 1983 ، ص80). ويعطي روسو الحق المطلق للشعب في تشريع القوانين وان كان بين اعضائه من هم غير قادرين على ذلك بقوله **" الشعب الخاضع لهذه القوانين يجب ان يكون واضعها ، اذ ان تنظيم شروط المجتمع لا يعني المتحدين** (روسو ، 1983 ، ص105-111).

ووضع روسو الحكومة في عقده ضمن الاطار الخدمي عندما ذكر بانها سلطة في خدمة الارادة العامة ووظيفتها تنفيذ القانون ، ويسمي روسو اعضاء الحكومة موظفين او ملوكا او حكاما ، بينما يطلق على الحكومة كلها (قيادة حكومية).وتعيين حكومة من الشعب لايعد عقدا بل قانونا . والقائمون بالسلطة التنفيذية ليسوا اسيادا على الشعب بل مندوبين وباستطاعة صاحب السلطة تقليص سلطاتهم او سحبها ما شاء ذلك (روسو ، 1983 ، ص116).

وضمن العقد الاجتماعي الذي افترضه روسو فان الحكم ثلاثة انواع ، ديموقراطي ويتولى فيه الشعب الحكم ، وارستقراطي ويكون الحكم لدى عدد قليل من الشعب ، وملكي يسيطر عليه شخص واحد ذو مكانة وهيبة يستمد الجميع سلطاتهم منه

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

(اباظة والغنام ، 1973 ، ص250). ويرجح روسو النظام الاخير لاعتقاده بان الشعب فيه صاحب السيادة ، وان الملك الشخص الوحيد الذي يسهر على تنفيذ القوانين . ويرى روسو ان الشيء الذي يهدد جميع انظمة الحكم اساءة استخدام السلطة لانها تؤدي الى هلاك المجتمع صاحب السيادة (اباظة والغنام ، 1973 ، ص251).

على الرغم من بروز نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، الا انها اخذت بالاضمحلال والاندثار فيما بعد ، لتطور المعرفة التاريخية وتأثيرها على النظريات السياسية وهذا ما شجع الكتاب على البحث في النظريات السياسية مستقين معلوماتهم واسلوب تفكيرهم من الوقائع التاريخية غير معتمدين فقط على الحدث والتخمين . كما وان ظهور نظرية داروين في التطور واتخاذ الاسلوب العلمي في التفكير والبحث في مجالات مختلفة جعل الفلاسفة والكتاب السياسيين يحاولون الاعتماد على الدولة والبراهين الملموسة عند البحث ووضع المؤلفات المختلفة (لؤي بحري ، 1966 ، ص112)

خامسا: المتشابه والمختلف بين النظريات

تأسيسا على ما طرح من افكار ورؤى عن طبيعة الحكم في تلك النظريات نستطيع القول انهما اقتربتا في افكار معينة وابتعدتا بأفكار اخرى ، فنظريات تفويض الاله والحق المقدس والحق المقدس غير المباشر تتفق على ان قيام الحكومة الدنيوية كان امرا لابد منه لمواجهة اعباء الحياة وظروفها القاسية ومطالبها العديدة ، ولكبح جماح البشر بعد ان تردى الانسان في الخطيئة وتخلى عن الصفات الطيبة ، وان وجودها ضروري لعلاج تلك الاخطاء والاثام وعلى الدولة ان تستمد تأييدها من الالهة كما في عصور ما قبل الميلاد ومن الله ونصرة الدين ورجال الدين كما في عصر ظهور المسيحية، وعندما تكون كذلك يجب طاعتها من الناس اما نظرية العقد الاجتماعي فعلى الرغم من انها ايضا تعيد نشوء الدولة الى حالة الطبيعية ، ورغم ان تفسيرها للطبيعة اخذ ثلاث صور ؛ عند هوبز الطبيعية حالة صراع وحرب الكل ضد الكل وسيادة قانون الغاب ، وناتج هذا عن طبيعة الانسان التي تميل الى الشر وغلبة الانانية على سلوك الافراد وسعيهم الدائم للمحافظة على النفس ، في حين يرى لوك بانها تبادل للمنافع وتمتع بالحقوق والحريات في ظل سيادة قانون الطبيعية الذي يضمن حق الحياة والحرية الملكية وان نشوء الدولة ما هو الا زيادة تنظيم الحياة ، ويصورها روسو على انها حياة مماثلة تسودها الفضيلة والسعادة لدى الافراد كافة الا انها تؤكد على ضرورة وجود الدولة والحاكم.

وبشأن استنباط الحاكم لسلطته فان نظرية تفويض الاله توكد انه يجب على الملك ان يأخذ سلطته بتفويض من الاله وليس من حق البشر ان يكون لهم راي في اختيار الملك فهو اما ان يكون ابنا للإلهة او هو الاله اما نظرية الحق الالهي المقدس فقد قامت على ان الملك يفوض من الله سبحانه تعالى وايضا لا يتدخل البشر في اختياره في حين اكدت نظرية الحق الالهي غير المباشر ان الحاكم او الملك يستمد سلطته من الله ولكن برضا الكنيسة التي تبارك له هذه السلطة ، وان الشعب ايضا ليس له شأن في اختيار الحاكم ، اذ يذكر رئيس الاساقفة عند تكريسه للملك " **كن مباركا وقم ملكا في هذه المملكة لان الله اعطاك ان تقودها** " وهذا يعني ان الملك يحصل على السلطة بتفويض من الكنيسة التي جعلت من نفسها وسيلة غير مباشرة بين الحاكم والله سبحانه وتعالى. ولكن نظرية العقد الاجتماعي تبتعد عن هذا الراي بقولها ان الحاكم او الملك يستمد سلطته من الشعب وذلك بعقد اجتماعي يتم بين الافراد انفسهم من دون ان يكون الحاكم

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

طرفا فيه كما يذكر هوبز او بين الافراد انفسهم . ومن ثم بين الافراد والحاكم وهذا عند لوك او بين الافراد والارادة العامة المعبرة بالمجموع وذلك في نظر روسو .
الملك او الحاكم في نظرية تفويض الالة يسأل امام الالهة عن الاخطاء التي صدر منه امام الشعب وعليه ان يتبع الاوامر الصادرة منها. اما في الحق الالهي المقدس والحق الالهي غير المباشر يكون مسؤولا امام الله عن ممارسة سلطته ، وعليه ان يحترم قوانين المملكة الاساسية ، وان لايسيء لها . فيذكر سالسبوري **" ان الملك يطيع القانون ويحترمه ... وان الملكية نظام الهي مقدس وان اساءة الملك استخدام سلطته يعد خيانة لله وعليه يجب ان يعدم "** . فضلا عن ذلك ، الملك غير ملزم بالخضوع لاية سلطة على الارض وليس مجبرا على استشارة رعاياه في امور المملكة بل على الرعية ان تطيعه **" حتى لو جهر بكفره او اعمل الاضطهاد "** .كما يقول بوسيه. وفي نظرية العقد الاجتماعي ، الملك مسؤول امام الشعب وطاعته تقترن بشرط جازم ، فتكون واجبة وعمياء وملزمة للافراد عند هوبز ، اذا كان الملك او الحاكم قادرا على توفير الامن والنظام للشعب . ويكون التزام الحاكم بنصوص العقد واحترام حقوق وحريات الاخرين شرطا لطاعته عند لوك الذي يبيح حق الثورة للافراد على الحاكم المتنصل عن تنفيذ التزامات العقد . في حين لايولي روسو اهتماما يذكر للحاكم اذ يعده موظفا خاضعا للارادة العامة يمكن طرده وسحب الثقة منه في حالة فشله بتنفيذ مهمته. وصاحب السيادة في نظرية تفويض الاله مكلف بتنظيم الشعب واحتوائهم وضبطهم وملزم بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة في المجتمع اما في الحق الالهي المقدس والحق الالهي غير المباشر ، فالملك له حق اصدار القوانين والتشريعات وهذا ما تجلى في كلمة لويس الخامس عشر امام البرلمان **" الينا وحدنا يعود حق اصدار القوانين التي بموجبها نقود رعايانا ونحكم من دون ارتباط ولا مشاركة "** . اما صاحب السيادة في العقد الاجتماعي ، فيختلف باختلاف ما طرح من افكار ، فهوبز يرى ان صاحب السيادة هو الحاكم الذي تنازل الشعب له عن حقوقهم ، ولوك يعد الشعب او الاغلبية اصحاب السيادة لانهم قادرون على استخدامها متى ما ارادوا ، وذلك عن طريق السلطة التشريعية . وفي فكر روسو تكون الارادة العامة هي صاحبة السيادة تمارسها بصورة مباشرة من خلال الاجتماعات وتكون دائمة ومستقرة.

الاستنتاجات

من خلال ما تم استقراؤه من دراسة نظريات الحكم واوجه التشابه والاختلاف بينهما نجد ان استنباط الملك او الحاكم للحكم مر بمراحل عدة اختلفت وفق العصر الذي عاش فيه فنجد انه اله نفسه وادعى انه الاله او ابن الاله في عصر ما قبل الميلاد كما في مصر وبلاد الرافدين ودول اخرى وعند ظهور المسيحية واشتداد الصراع بين رجال الدين والملوك ولرغبة رجال الدين بالتخلص من هذا الصراع اوضحوا للناس بان الله هو الذي يختار الملوك ويودعهم امانة السلطة ولذلك يجب طاعتهم وسمي ذلك الامر بالحق الالهي المقدس وبعد سقوط الامبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ م استمرت فكرة ان الحاكم يستمد سلطته من الله ولكن هذه السلطة تمنح للملك في الكنيسة بتتويج خاص ويكون فيها الملك مسؤولا امام الله عن ممارسة سلطته ويجب عليه احترام قوانين المملكة وسميت هذه الطريقة بالحق الالهي غير المباشر وقد استبد الملوك باستخدام هذا الحق وتنزهوا عن المحاسبة وعد بعضهم نفسه بالدولة كلها

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

ان انتشار الافكار المنادية بالسيادة الشعبية وبحق الشعب في حكم نفسه وحكم بلاده في القرن الثامن عشر جعلت من نظرية الحق الإلهي غير المباشر تضمحل وتظهر على السطح عوضا عنها لإدارة الدولة نظرية العقد الاجتماعي والقائمة على ان الشعب هو مصر السلطة والحاكم يستمد سلطته منه وقد روج لهذه النظرية كل من توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وعلى الرغم من اختلاف طروحاتهم في طبيعة العقد الذي يكون بين الشعب والذي يتولى السلطة الا ان الهدف الرئيس الذي ركزت عليه آرائهم هو ان الشعب مصدر السلطات وهو الذي يفوض من يراه مناسبا بالحكم من خلال دراسة اوجه التشابه والاختلاف نجد ان لكل نظرية مسببات وعللا في ظهورها فقبل الميلاد كان الاعتقاد السائد بان الالهة هي من كونت وخلقت الدولة وهي من لها الحق في تفويض من تراه مناسبا لحكم الرعية اما في العصور الوسطى فلم تكن الافكار والرؤى ناضجة وتسمح بفصل السلطات في حين ان الاضطهاد والتعسف السلطوي من لدن الحكام هو من دفع الاصوات لترتفع في العصر الحديث للمطالبة بتنظيم الحكم والسلطة

قائمة المصادر:

اولا: المصادر العربية والمعربة
1- ابراهيم دسوقي اباظة وعبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، بيروت ، 1973 .
2- بطرس بطرس غالي ومحمد خيري عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، ، ط1 ، مصر ، 1963.
3- بول هازار ، ازمة الضمير الاوربي 1680 – 1712 ، ترجمة جودة عثمان ومحمد نجيب المستكاوي ، القاهرة ، 1948.
4- جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قرقوط ، ط1 ، بغداد ، 1983 .
5- جورج طرابيش ، معجم الفلاسفة(الفلاسفة – المناطقة – المتكلمون – اللاهوتين – المتصوفون) ، ط1 ، بيروت ، 1987.
6- حسن شحاتة سعفان ، اساطين الفكر السياسي والمدارس الحديثة ، مصر ، 1966
7- سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمد انيس ، النهضات الاوربية في العصور الوسطى وبدايته الحديثة ،ط2، مصر،1960.
8- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ط1 ، بيروت ، 1981 .
9- عبد الكريم احمد ، دراسات في النظرية السياسية الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 1973.
10- علي عبد المعطي واخرون ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، 1976.
11- البيرت سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية دوافعها الفكرية والطبقية والاقتصادية ، ترجمة جورج كوسي ، ط 1 ، بيروت ، 1970.
12- لؤي بحري ، مبادئ علم السياسة ، بغداد ، 1966.
13- محمد محمد صالح ، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500- 1789 ، بغداد 1982.
14- محمد عبد الله عنان ، المذاهب الاجتماعية الحديثة عناصرها السياسية والاقتصادية والدستورية ، ط2 ، مصر ، 1945.
15- نظام بركات واخرون ، مبادئ علم السياسة ،ط2، الرياض ، 1989.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

16- مؤلف مجهول ، جون لوك الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، ترجمة محمود شوقي الكيالي ، مصر ، د. ت.
17- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق،ج2 ،بغداد1985.
18- يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، 1969.
19- يوهان هوبز نجا ، اعلام وافكار ، نظريات في التاريخ الثقافي ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويز وزكي نجيب محمود ، مصر ، 1972.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

L.J.Macfarlane , Modern Poltical Theory , London , 1975.
B .J .Diggs,The State Justice and the Common Good InTroduction to Social Political Philosophy,VIII, England,n.d.
Raphael , Poltical Theory and the Rights of Man , London , 1967.

ثالثا: المجلات

1- وسناء حسون يونس، اهمية الدم الملكي في انتقال العرش في مصر القديمة، مجلة سر من راى ،جامعة سامراء، كلية التربية، مجلد 8، العدد30، السنة 8، تموز2013.
2- اسامة عبد الملك حمد ابراهيم، تقديس الاله في المجتمع المصري القديم، مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية، كلية الاداب، مجلد15 ،العدد 40، 27 اب 2025.

List of Sources

First: Arabic and Arabized Sources

1-Ibrahim Desouki Abaza and Abdul Aziz Al-Ghannam, History of Political Thought, Beirut, 1973.
2-Boutros Boutros-Ghali and Mahmoud Khairi Issa, Principles of Political Science, 1st ed., Egypt, 1963.
3-Paul Hazard, The Crisis of the European Mind 1680–1712, translated by Gouda Othman and Mohammad Naguib Al-Mustakawi, Cairo, 1948.
4-Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, translated by Zokan Qarqout, 1st ed., Baghdad, 1983.
5-George Tarabichi, Dictionary of Philosophers (Philosophers – Logicians – Theologians – Scholastics – Mystics), 1st ed., Beirut, 1987.
6-Hassan Shehata Saafan, Titans of Political Thought and Modern Schools, Egypt, 1966.
7-Said Abdel Fattah Ashour and Mohammad Anis, European Renaissances in the Middle Ages and Modern Beginnings, 2nd ed., Egypt, 1960.
8-Abdul Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, 1st ed., Beirut, 1981.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

9-Abdul Karim Ahmed, Studies in Modern Political Theory, Institute of Arab Research and Studies, Arab League, 1973. 10-Ali Abdel Moati et al., Politics between Theory and Practice, Cairo, 1976.
11-Albert Soboul, History of the French Revolution: Intellectual, Class, and Economic Motives, translated by George Kossi, 1st ed., Beirut, 1970.
12-Louay Bahri, Principles of Political Science, Baghdad, 1966.
13-Mohammad Mohammad Saleh, History of Europe from the Renaissance to the French Revolution 1500–1789, Baghdad, 1982. 14-Mohammad Abdullah Enan, Modern Social Doctrines: Their Political, Economic, and Constitutional Elements, 2nd ed., Egypt, 1945.
15-Nizam Barakat et al., Principles of Political Science, 2nd ed., Riyadh, 1989.
16-Anonymous Author, John Locke: Civil Government and its Relation to Jean-Jacques Rousseau's Social Contract Theory, translated by Mahmoud Shawqi Al-Kayyak, Egypt, n.d.
17-Selected Iraqi Researchers, The Civilization of Iraq, Part 2, Baghdad, 1985.
18-Yahya Al-Jamal, Contemporary Political Systems, Beirut, 1969. 19-Johan Huizinga, Figures and Ideas: Theories in Cultural History, translated by Abdul Aziz Tawfiq Jawiz and Zaki Naguib Mahmoud, Egypt,1972

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.53-68

Theories of governance: their historical Extension and the points of difference and similarity between them

Prof .D .Ahmed Kadhim Al- bayati
Mustansiriya University- College of Basic Education

Abstract

The nature of worldly government—the existence of which thinkers believe was necessitated by human error—has varied according to the era in which it emerged. Government may be deified, where the monarch considers themselves either a god or a descendant of deities, as seen in Egypt andMesopotamia. Alternatively, government may derive from a divine mandate granted to the ruler through selection; specifically, that God is the one who chooses them to rule. This appeared in Europe with the spread of Christianity and was termed the Divine Right of Kings. This right persisted until the middle Ages, though the method of selection changed. Instead of being a direct divine mandate, it became an indirect divine mandate granted to the king through the bishops of the Church, known as the Indirect Sacred Divine Right

Due to the tyranny of monarchs, their exploitation of the power granted to them and the spread of ideas calling for popular sovereignty and the people's right to self-governance—particularly in the 18th century—voices emerged asserting that the people are the source of all powers. It was argued that the people hold the right to grant the ruler a mandate of authority through a mutual agreement known as the Social Contract. These ideas, propositions, and the opinions expressed by thinkers within them have led to the identification of the similarities and between these intellectual theories of governance essential to determine which was most suitable for governing the people

Keywords: delegation – holy — Contract– Similar.